

## خطبة بعنوان: إعمال العقل في فهم النص الإمام أبو حنيفة ومدرسته الفقهية أنموذجاً

بتاريخ: 24 صفر 1443 هـ - 1 أكتوبر 2021 م

عناصر الخطبة:

أولاً: منزلة العقل ودوره في فهم النص عند الإمام أبي حنيفة

ثانياً: نماذج من إعمال العقل في فهم النص عند الإمام أبي حنيفة

ثالثاً: علاقة إعمال العقل في النص بتغيير الفتوى

### الموضوع

الحمد لله حمدُهُ ونستعينُهُ ونتوبُ إليه ونستغفرُهُ ونؤمنُ به ونتوكلُ عليه ونعوذُ به من شرورِ أنفسنا وسيئاتِ أعمالنا؛ ونشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأنَّ محمداً عبده ورسوله؛ صلى الله عليه وسلم. **أما بعد:**

أولاً: منزلة العقل ودوره في فهم النص عند الإمام أبي حنيفة

للعقل منزلة كبيرة في الإسلام، فهو من أعظم الفروق بين الإنسان والحيوان. والعقل أحد الضرورات التي أوجب الشارع حفظها؛ ويكفي الإشارة إلى أهمية "العقل" في كتاب الله أن مادة (عقل) تكررت بجميع مشتقاتها حوالي سبعين مرة، ناهيك عن الآيات التي تتصل بالعمليات العقلية كالفكر والتأمل والتدبر والنظر بتمعن في آيات الله في الأنفس والآفاق، والتي لا يمكن حصرها من كثرتها في كتاب الله تعالى .

وللعقل وظيفة مهمة في استنباط الأحكام؛ والنظر إلى الأدلة ونقد متون الحديث، وكلما كان العقل المسدّد بنور الوحي أوفر وأكبر؛ كان المرء أقدر على الاجتهاد والإصابة والاستنباط. يقول تعالى: { كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ } (ص: 29) .

ومن هذا المنطلق أسس الإمام أبو حنيفة النعمان مدرسته التي تهتم بالاجتهاد واستنباط الأحكام من النصوص، والنظر إلى دلالة النص والغاية منه. وهذه المدرسة التي أسسها الإمام - رحمه الله - تؤكد على تجرده من الاجتهاد الفردي، واعتماده على اختيار مجموعة من العلماء أصحاب تخصصات علمية مختلفة ومتنوعة؛ فيتم طرْح المسألة للنظر والمناظرة الساعة والساعات؛ فلربما اتفقوا مع أبي حنيفة، وربما استقلوا.

وكان للعقل الجماعي دور كبير في إثراء هذه المعارف والتوافق بل الإجماع في بعض الأحيان إدراكاً منهم بأن النظر والتفكير الجماعي أكثر عصمة من أخطاء التفكير الفردي التي هي عرضة للأخطاء والزلل.

وقد استند الإمام - رحمه الله - في تأسيس مدرسته إلى القرآن والسنة. فالقرآن بقوله تعالى: { أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا \* وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا } . (النساء: 82 , 83). فهذا النص فيه دليلٌ ودعوة صريحة إلى إمعان النظر وإعمال الفكر من الأفراد أو الجماعة؛ في ظلِّ الأحكام العامة والقواعد الضابطة لاستخراج كنوز العلم؛ ولولوج بحار أنوار المعارف للفهم الدقيق، واستنباط الجواهر والدرر التي تعيد للأمة مجدها وحضارتها الزاهرة التي قامت على الاستنباط وفق قواعد الشرع، وبعقول نيرة مسترشدة بما توصل إليها ممن سبقها من معارف.

ومن السنة ما روي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: " كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قِضَاءٌ " . قَالَ أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ . قَالَ " فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ " . قَالَ فِيسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ " فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ " . قَالَ أَجْتَهُدُ رَأْيِي وَلَا أَلُو . فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدْرَهُ وَقَالَ " الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ " . ( أحمد والدارمي وأبو داود والترمذي ) .

وقد انفرد الإمام - رحمه الله - في مدرسته ومذهبه الحنفي بمسائل كثيرة في الفقه الإسلامي عن الجمهور ؛ وذلك وفق ما توصل إليه من خلال إدراكه وفهمه واستنباطه الأحكام من نصوص القرآن والسنة ؛ وهذا ما سنعرِّفه في عنصرنا التالي إن شاء الله تعالى .

## ثانياً: نماذج من أعمال العقل في فهم النص عند الإمام أبي حنيفة

هناك نماذج كثيرة في المذهب الحنفي نظرت إليها الإمام أبو حنيفة نظرة تأمل وتفكير وتعقل نظرة ثاقبة؛ فهو يذهب إلى العلة والغاية من النص ؛ ولم يقتصر على ظاهره ؛ ومن هذه النماذج :

**النموذج الأول: إحياء الأرض الموات :** فقد قال صلى الله عليه وسلم : " من أحيا أرضاً ميتة فهي له " . (أبو داود). فالكثير من الفقهاء أخذ بظاهر النص دون تمعن وتريث وبدون إعمال العقل في فهم الحديث وما يراود منه، فقالوا تثبت ملكية المحيي من الأرض لمن أحيها. أما أبو حنيفة - رحمه الله - نظر في الحديث نظرة ثاقبة، وقام بإعمال عقله في إحياء الموات واشترط ثبوت الملكية بإذن الإمام - الحاكم ولي الأمر - فكان يقول " من أحيا أرضاً مواتاً فهي له إذا أجازة الإمام، ومن أحيا أرضاً مواتاً بغير إذن الإمام، - الحاكم ولي الأمر - فليست له، وللإمام أن يخرجها من يده، ويصنع فيها ما رأى من الإجارة والإقطاع وغير ذلك.

وكان يقول رحمه الله " أرايت رجلين أراد كل واحد منهما أن يختار موضعاً واحداً وكل واحد منهما منع صاحبه، أيهما أحق؟ أرايت إن أراد رجل أن يحيي أرضاً ميتة بفناء رجل، وهو مقر أنه لا حق له فيها، فقال لا تحيها ؛ لأنها بفنائها، وذلك يضربني " أ.هـ ، فالفصل في مثل هذه الخصومات قول وإذن الإمام حتى لا يحدث النزاع والشقاق والتعدي على أملاك الغير وأملاك الدولة بغير حق ، وبرأي الإمام أخذت الدولة المصرية.

**النموذج الثاني: إخراج القيمة في زكاة الفطر:** فقد ذهب الأئمة الثلاثة إلى وجوب زكاة الفطر من الحبوب التي وردت في النص، وما يماثلها من غالب قوت البلد؛ وذهب الإمام أبو حنيفة بجواز إخراج القيمة؛ استناداً إلى عمل بعض الصحابة والتابعين؛ وأن القيمة أنفع للفقير وأيسر للمزكي؛ وبالقيمة يحصل الإغناء كما يحصل بالطعام؛ وقد أخذ بجواز إخراج القيمة الأزهر الشريف؛ ودار الافتاء المصرية؛ ومجمع البحوث الإسلامية.

**النموذج الثالث: ما تجب فيه زكاة الزروع:** فقد ذهب الأئمة الثلاثة إلى أن زكاة الزروع تجب فيما يكال ويقتات؛ كالبر والأرز والتمر والزبيب، واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة" (متفق عليه). وقال: "ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر، ولا حب صدقة". (مسلم). وهذا يدل على أن الزكاة إنما تجب فيما يكال ويقتات، كما سبق. أما الفواكه والخضروات والبقول فليست مما يكال فلا تجب فيها الزكاة.

وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أنها تجب في القليل والكثير مما أخرجته الأرض من الحبوب كلها؛ والثمار كلها؛ والفواكه كالموز والرمان والخوخ، وكذلك من الخضروات والبقول والزهور، واستدل على ذلك بعموم قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ} (البقرة: 267). وعموم قوله صلى الله عليه وسلم: "فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر، وما سقي بالضح نصف العشر". (البخاري).

ومذهب الإمام أنه يُراعى مصلحة الفقير؛ فتجب عنده الزكاة في كل ما يزرع من أصناف؛ دون النظر إلى كيل أو وزن أو اقتيات أو نصاب أو غيره؛ وهذا الرأي مرجوح وليس راجحاً كما قال بذلك كثير من الفقهاء.

## ثالثاً: علاقة أعمال العقل في النص بتغيير الفتوى

لأعمال العقل في النص علاقةً وطيدةً في تغيير الفتوى بتغيير الزمان والمكان والحال؛ فإعمال العقل في النص قراءة واعية للنفس والواقع، حتى نواكب التطورات والتغيرات ونسائر ركب الحياة المنطلق سريعاً من حولنا؛ مع الالتزام بضوابط التجديد من العلم بأصول الفقه واللغة ومقاصد الشريعة والإخلاص وقبول الرأي الآخر؛ ومراعاة الزمان والمكان والحال والأشخاص؛ وذلك كله بما يتوافق مع الشرع ونصوصه والمحافظة على الثوابت والأصول.

أما الوقوف عند ظواهر النصوص مع الجمود والتعصب فإن هذا يؤدي إلى التطرف والوقوع في الزيغ والضلال؛ يقول الإمام ابن القيم - رحمه الله - : "من أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرْفهم وعوائدهم وأزمنتهم واحوالهم وقرائن احوالهم فقد ضلّ وأضل؛ وكانت جنايته على الدين أعظم من جناية من طبب الناس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهم وأزمنتهم وطبائعهم بما في كتاب من كتب الطب على أبدانهم؛ بل هذا الطبيب الجاهل وهذا المفتي الجاهل أضُرَّ على أديان الناس وأبدانهم" (إعلام الموقعين).

